



Munich Personal RePEc Archive

High prices and the repercussions of the crisis on Palestine

Jamee, Akram

Prospective, Strategies and Sustainable Development Laboratory (PS2D). University of Tunis El Manar.

27 July 2022

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/114057/>
MPRA Paper No. 114057, posted 10 Aug 2022 06:34 UTC

ارتفاع الأسعار وتداعيات الأزمة على فلسطين

د. أكرم فارس أبو جامع¹

ملخص

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو استعراض وتقييم واقع ارتفاع الأسعار عالميا والتداعيات ذلك على فلسطين بهدف الوصول إلى مقترحات تخدم الحالة الفلسطينية مع يتلاءم مع خصوصيتها. وقد حاولنا أن نجيب على أربعة أسئلة مركزية:

أولاً: ما هو واقع ارتفاع الأسعار عالميا وعلاقته بحالة انعدام الأمن الغذائي؟

ثانياً: ما هي آثار ارتفاع الأسعار عالميا على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

ثالثاً: ما هي تداعيات الأزمة العالمية على فلسطين؟

وخلصت الدراسة إلى أن إمكانية زيادة الأسعار تدريجياً يجب أن تكون مترابطة مع أهمية مواصلة السعي لتحصيل مزيد من الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي إلى الحكومة الفلسطينية. وأنه ينبغي على صانعي القرار أن يضعوا أمامهم المحور الاجتماعي كأولية اصلاحية. وأنه يتعين على الحكومة مواجهة خطر انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من تداعيات ارتفاع الأسعار الدولية على الفقراء بالسرعة الممكنة. خصوصاً حماية الأسر الضعيفة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار على الأسر المعيشية من خلال دعم المواد الغذائية ومنتجات الطاقة.

كلمات مفتاحية: ارتفاع الأسعار، الأمن الغذائي، فلسطين، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤشر أسعار المستهلك، التضخم، جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية.

Abstract:

This article examines the impact of the financial crisis of 2022 on the global economy, especially in MENA countries that are more directly embedded, With the aim of arriving at proposals that serve the Palestinian case, while commensurate with its specificity. We have tried to answer three central questions:

First: What is the reality of rising prices globally and its relationship to the state of food insecurity?

Second: What are the effects of rising prices globally on the Middle East and North Africa?

Third: What are the repercussions of the global crisis on Palestine?

The study concluded that the possibility of gradually increasing prices must coincide with the importance of continuing to seek more financial support provided by the international community to the Palestinian government. In addition, those decision-makers should put before them the social axis as a reform priority. Moreover, that the government must confront the threat of food insecurity and mitigate the impact of high international prices on the poor as soon as possible. Especially protecting vulnerable

¹ Prospective, Strategies and Sustainable Development Laboratory (PS2D). University of Tunis El Manar.

Email: akjamee@hotmail.com

families, strengthening social safety nets, and mitigating the impact of price hikes on households through subsidizing food and energy products.

Keywords: high prices, food security, Palestine, the Middle East, and North Africa, consumer price index, inflation, the Corona pandemic, the Russian-Ukrainian war

مقدمة عامة

تحيلنا إشكالية ارتفاع الأسعار إلى سبعينيات القرن الماضي تبعا لفترة الانكماش الاقتصادي الناجم عن الصدمة النفطية shock petroleum عام 1973 وبعبارة أخرى إلى أزمة الأسس الكينزية للسياسات الاقتصادية العامة التي انتهجت فترات 1975 حتى 1985، إذ حسم آنذاك النقاش العام حول تشخيص الأزمة وشروط تجاوزها لفائدة المقاربة الليبرالية الجديدة وأطروحاتها النقدية Monetarism والتي تُرجع أسباب الأزمة إلى سياسيات الدولة التوسعية في مجالات النفقات الاجتماعية والتنمية دون التقيد بسقف محدد لعجز الميزانية. بالإضافة إلى تدخلات الدولة في ضبط نسب أسعار الصرف والفائدة بل وتأطير هامش الربح في أسعار السلع والخدمات، وإرساء سياسات حمائية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية معتبرة أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا ثانويا في الأزمة.

وعلى العكس من ذلك ما ذهب إليه الطرح المقابل الكينزي الذي يُرجع أسباب الأزمة أساسا إلى ركود النمو في اقتصاديات العديد من البلدان مع ارتفاع أسعار النفط خصوصا الدول المصنعة وتراجع نمو التجارة العالمية ومحاصرة اقتصاديات البلدان النامية من قبل بلدان المركز وارتفاع قيمة الدولار ونسب الفائدة العالمية التي ساهمت في تفاقم التداين الخارجي. على الرغم من وجود مخاوف حقيقية بشأن العرض، فقد نتج جزء من الارتفاع في الأسعار عن تصور حدوث أزمة. أدى الجمع بين النمو الراكد وتضخم الأسعار خلال هذه الحقبة إلى مصطلح الركود التضخمي².

من جهة أخرى، لا يمكن التغاضي عن أن الاستراتيجيات التنموية غير الملائمة وغير المناسبة التي انتهجتها وطبقتها غالبية البلدان المدينة، خصوصا ما يتعلق بالتركيز المفرط على تعزيز الصناعة دونما الاهتمام بالزراعة دفعت هذه الاقتصادات إلى زيادة الاعتماد على واردات الغذاء. وناهيك عن ذلك كانت برامج التوسع المنتهجة في استثمارات باهظة التكلفة وغير الفعالة والتي

² لطفى بن عيسى، مؤتمر الموازنة العمومية لعام 2022، ورقة عمل، تونس، 2022/01/27.

كانت وليدة سياقات سوء التقدير والتقييم لإمكانات التنمية الحالية والمستقبلية فضلا عن أسباب تتعلق بتعزيز المكانة الوطنية.

حسم الأمر في منتصف الثمانينيات لصالح فائدة الخيارات الرأسمالية الليبرالية الجديدة أو ما يسمى بالثورة المحافظة التي عرفها العالم والمقترنة بالمقولة التنشيرية الشهيرة " There is no alternative " لا يوجد بديل لمنطق السوق". **ولا مناص من القول** إن الأزمات الراهنة وفي مقدمتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ليست أزمات نظامية عابرة. مردها الصدمة shock يقع امتصاصها بالوسائل التقليدية كسابقاتها ولكنها أزمة تمس جوهر المنوال الرأسمالي الليبرالي الجديد المؤسس على معادلة مستحيلة بانتت تهدد الانسان والطبيعة بصفة جدية معادلة تراهن على النمو الاقتصادي اللامتناهي ضمانا للربح الدائم ولو أدى ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتناهية والبشرية.

أولاً: ارتفاع الأسعار عالمياً وانعدام الأمن الغذائي.

وفقاً لتوقعات أسواق السلع الأساسية الصادرة عن البنك الدولي في أبريل 2022 ، فإن جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية قد غيرت الأنماط العالمية للتجارة والإنتاج والاستهلاك للسلع الأساسية بطرق من شأنها أن تحافظ على الأسعار عند مستويات عالية تاريخياً حتى نهاية عام 2024 . ولا مناص من القول أن المرحلة الراهنة تشبه سبعينيات القرن العشرين في ثلاثة جوانب رئيسية، هي³:

- التعطل المستمر في جانب الإمداد الذي يذكي التضخم، المسبوق بفترة طويلة من تطبيق السياسات النقدية التيسيرية بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى.
 - توقعات ضعف النمو.
 - مواطن الضعف التي تواجهها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فيما يخص تشديد السياسة النقدية التي ستكون ثمة حاجة لها لكبح جماح التضخم.
- ومع ذلك، تختلف المرحلة الحالية المستمرة أيضاً عن سبعينيات القرن الماضي في عدة أبعاد، وهي:
- قوة الدولار، وهو ما يختلف اختلافاً صارخاً عن ضعفه الشديد في سبعينيات القرن العشرين.
 - انخفاض نسبة الزيادة في أسعار السلع الأولية بشكل أكبر.

³ البنك الدولي، ارتفاع مخاطر الركود التضخمي في خضم التباطؤ الحاد في وتيرة النمو، بيان صحفي 2022/07/06.

• قوة الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الكبرى بشكل عام.

بيد أن الأمر الأهم هو أنه على عكس سبعينيات القرن العشرين، تمتلك البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والعديد من الاقتصادات النامية الآن تكاليف واضحة لاستقرار الأسعار، وخلال العقود الثلاثة الماضية، حققت تلك البنوك أداءً قوياً وموثوقاً في الوصول إلى أهدافها المتعلقة بالتضخم.

اليوم ونحن نعيش على وقع أزمة محلية شاملة، ليس مازق ارتفاع الأسعار إلا أحد تعبيراتها ونتائجها يتجدد النقاش حول الخيارات الاستراتيجية كينزية أو نقدية ولكن في ظل أزمة اقتصادية عالمية مغايرة تماماً للأزمات التي عرفناها طيلة قرن من الزمن، فلا هي شبيهة بالكساد الكبير 1929-1930 ولا بأزمة الصدمة النفطية 1973، ولا بأزمة المديونية العالمية عام 1982، أو أزمة 1987 والمتعلقة بانهيار أسعار الأسهم في بورصة نيويورك نتيجة انفجار فقاعة المضاربة أو أزمة 2000 الناتجة عن انهيار فقاعة الانترنت أو أزمة 2008 المتعلقة بقروض الرهن العقاري عالية المخاطر بعد اعلان إفلاس بنك "ليمان براذرز"⁴.

على المستوى الإجرائي من المتوقع أن تتراجع معدلات التضخم العالمي في عام 2023. وفي هذا لصدد يشير تقرير البنك الدولي⁵ (2022) إلى أنه إذا ظل التضخم مرتفعاً، فإن تكرار قرارات فترة الركود التضخمي السابقة يمكن أن يُترجم إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي جنباً إلى جنب مع أزمات مالية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

يوضح (الشكل رقم 1) الارتفاع المضطرد في مؤشرات أسعار الغذاء العالمية على مدار فترة العامين السابقين لخمس مجموعات من السلع الغذائية الأساسية التي يتكون منها مؤشر الأسعار الكلي، وهي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت النباتية، والسكر. ومع وجود بعض التقلبات. وفي حين تظهر معظم مؤشرات الأسعار ارتفاعاً مضطرباً، ارتفعت أسعار الزيوت ارتفاعاً حاداً.

⁴ وهو أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة، بقيمة أكثر من 600 مليار دولار.

⁵ World Bank. Food Security Update, July 15, 2022.

وفي هذا الإطار ومنذ تاريخ 15 يوليو 2022، ارتفع مؤشر الأسعار الزراعية بنسبة 19% مقارنة بشهر يناير 2021. وارتفعت أسعار الذرة والقمح بنسبة 15% و24% على التوالي، مقارنة بشهر يناير 2021، بينما انخفضت أسعار الأرز بنحو 11%.

الشكل رقم 1: أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية



وحسب ذات التقرير⁶ أنه لا يزال تضخم أسعار الغذاء المحلي مرتفعاً في جميع أنحاء العالم. تُظهر المعلومات من فبراير إلى يونيو 2022 تضخماً مرتفعاً في جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريباً؛ 94.1% من البلدان منخفضة الدخل، و 88.9% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و 87% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى شهدت مستويات تضخم أعلى من 5%، حيث يعاني الكثيرون من تضخم من رقمين. كما شهدت حصة البلدان ذات الدخل المرتفع ذات معدلات التضخم المرتفعة زيادة حادة، حيث عانى حوالي 67.9% من تضخم مرتفع في أسعار المواد الغذائية.

وفي حقيقة الأمر، تسبب جائحة كورونا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وقد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية كذلك في هذا الارتفاع، ويظهر لنا أن السلع الأكثر تضرراً هي القمح والذرة

⁶ Ibid.,

وزيوت الطعام والأسمدة⁷. ويمكن القول أن أسواق السلع العالمية تواجه مخاطر تصاعديّة من خلال القنوات التالية: انخفاض إمدادات الحبوب، وارتفاع أسعار الطاقة، وكذلك أسعار الأسمدة، وتعطيل التجارة بسبب إغلاق الموانئ الرئيسية ما دفع المجتمع الدولي إلى الدعوة من خلال المنظمات الدولية⁸ كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، والحفاظ على التجارة مفتوحة ودعم البلدان الضعيفة، بما في ذلك من خلال توفير التمويل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا.

وتجدر الإشارة أنه بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، تصاعدت السياسات المتعلقة بالتجارة التي فرضتها الدول. تفاقمت أزمة الغذاء العالمية جزئيًا بسبب العدد المتزايد من قيود تجارة المواد الغذائية التي وضعتها البلدان بهدف زيادة الإمدادات المحلية وخفض الأسعار. اعتبارًا من 15 يوليو 2022، نفذت 18 دولة 27 حظرًا على تصدير المواد الغذائية، وطبقت سبع دول 11 إجراءً لتقييد الصادرات.

على الصعيد العالمي وفي سياق آخر، لا تزال مستويات الجوع مرتفعة بشكل يندر بالخطر. وفقًا لتقرير⁹ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2022، ارتفع عدد المتضررين من الجوع في عام 2021 إلى 828 مليونًا، بزيادة قدرها حوالي 46 مليونًا منذ عام 2020 و150 مليونًا منذ عام 2019، قبل تفشي جائحة فيروس كورونا.

ثانيا: ارتفاع الأسعار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حسب التقارير الدولية وفي مقدمتها تقرير البنك الدولي لعام 2022 أنه من المتوقع أن يتوسع الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 5.3% في 2022 أي بزيادة قدرها 0.9 نقطة مئوية فوق التوقعات السابقة، بمعنى أن هذا الارتفاع في النمو سيكون الأسرع في المنطقة

⁷ خلال الأشهر القادمة، سيكون التحدي الرئيسي هو الوصول إلى الأسمدة التي قد تؤثر على إنتاج الغذاء عبر العديد من المحاصيل في مناطق مختلفة. تعد روسيا وبيلاروسيا مصدرين رئيسيين للأسمدة، حيث تمثلان 38% من الأسمدة البوتاسية، و 17% من الأسمدة المركبة، و 15% من الأسمدة النيتروجينية.

⁸ البيان المشترك لرؤساء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، 13 أبريل 2022.

⁹ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2022، للمزيد أنظر <https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc0639en>

منذ عقد. رغم ذلك، من المتوقع أن يكون هذا الارتداد قصير الأجل. حيث تواجه المنطقة فجوة متزايدة بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة النفط. مما يدل ولو جزئياً عن تأثيرات الارتفاع في أسعار النفط. بالرغم أن التوقعات بمعدلات النمو في سنة 2023 تشير إلى تراجع ملموس قد يعزى إلى انخفاض رأس المال البشري والاستثمارات بدرجة أكبر نسبياً.

وعليه يمكن القول أن التوقعات في الغالب تتجه إلى الجانب السلبي، مع ظروف الجفاف، وعدم اليقين في السياسة، وتفشي جديد لـ COVID-19، والتوترات الجيوسياسية التي تهدد برفع الأسعار بشكل أكبر، وتآكل الدخل الحقيقي، وتفاقم التوترات الاجتماعية.

وعلى خلاف ذلك، ظل النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قوياً على الرغم من الضربة قصيرة الأجل من تفشي مرض Omicron والخسائر الصافية لمستوردي النفط بسبب الحرب في أوكرانيا. وبالرغم من الاستعادة التي تحصلت عليها البلدان المصدرة للنفط من ارتفاع عائدات النفط وتعافي القطاعات غير النفطية، إلا أن التضخم كان في ارتفاع سواء للدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، مع مساهمة متزايدة من أسعار المواد الغذائية (لا اعتماد الدول المستوردة للنفط بشكل كبير على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا).¹⁰

وبما لا يدع مجالاً للشك أن آثار الحرب ساهمت في تفاقم الضغوط التضخمية القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تأثرت بموجات الجفاف وتزايد الصراعات. وأصاب الحرب واردات المواد الغذائية الأساسية بالشلل في بعض البلدان، كما تسببت في قفزات عامة للأسعار، لا سيما أسعار المواد الغذائية.¹¹ ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)¹²، يعتمد حوالي 50 بلداً على أوكرانيا وروسيا في الحصول على 30% على الأقل من وارداتها من القمح من بينها مصر وليبيا وجيبوتي واليمن ولبنان وتونس (من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) (الشكل رقم 2)، حيث تبلغ حصة المواد الغذائية من الموازنة أكثر من 30% في جيبوتي والجزائر والمغرب

¹⁰ World Bank. 2022. Global Economic Prospects, June 2022. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1843-1. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

¹¹ تقوم أوكرانيا وروسيا بتوريد مجموعة متنوعة من السلع الأساسية إلى الاقتصاد العالمي ومنها المنتجات الغذائية مثل القمح والذرة والبنور الزيتية، ومنتجات الطاقة، بالإضافة إلى الأسمدة اللازمة للإنتاج الزراعي.

¹² The Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). Monitoring and analysis of food prices.

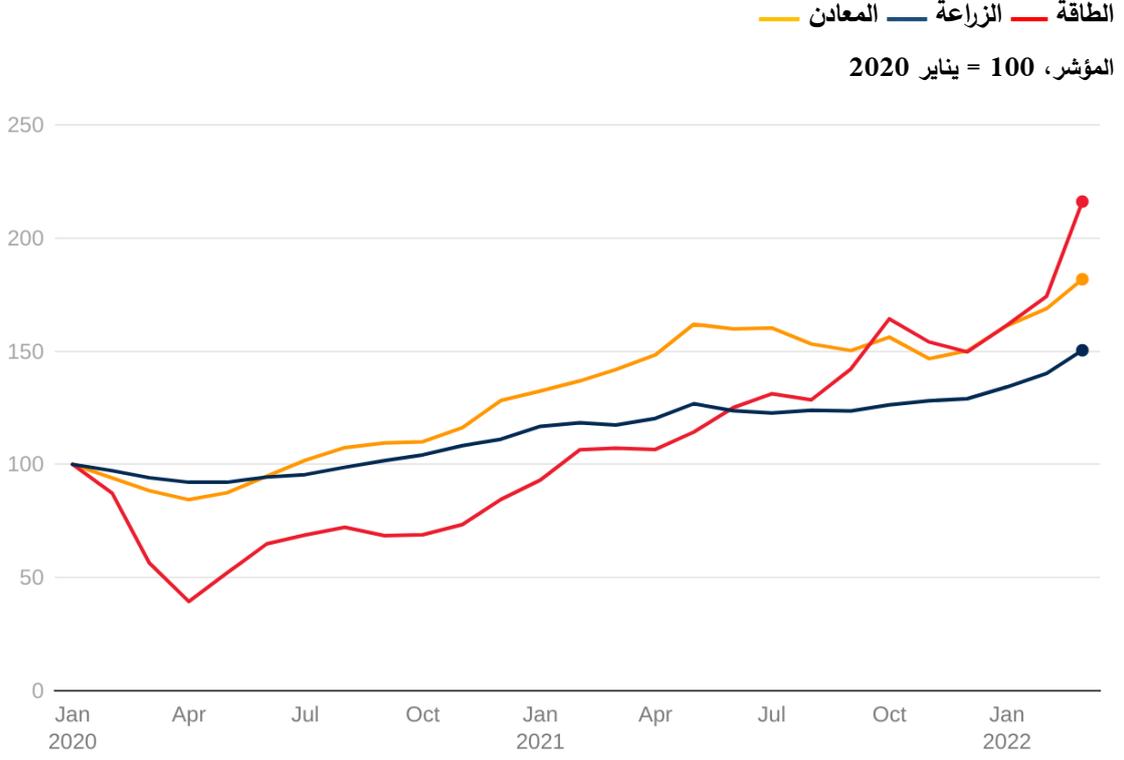
ومصر. ما يؤثر بشكل مباشر على ميزانيات الأسر الأشد فقراً. وأيضاً قد تنشأ آثار غير مباشرة على الاستهلاك جراء زيادة أسعار السلع أو المواد الأولية مثل منتجات الطاقة والوقود الذي يستخدم في السلع النهائية التي تستهلكها الأسر.

الشكل البياني 2: حصة المواد الغذائية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(مُعدّلة بحسب مؤشر أسعار المستهلكين)



وفي ذات السياق ألقى ارتفاع أسعار أسواق الطاقة وما يرتبط بها من سلع أولية بظلالها على الآفاق المستقبلية للنمو العالمي حيث تعد روسيا أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي والنيكل والقمح، بينما تعد أوكرانيا أكبر مصدر لزيت بذور عباد الشمس. وبالتالي سيؤدي الارتفاع في هذه الأسعار إلى انخفاض الدخل الحقيقي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتشدّد الأوضاع المالية، فضلاً عن زيادة القيود في سياسات الاقتصاد الكلي لا سيما في البلدان المستوردة للطاقة (الشكل رقم 3).

شكل البياني رقم 3: مؤشرات أسعار السلع، شهريا (2021-2022)



Note: Monthly data. Last observation is March 2022.

Source: World Bank.

ولعله من المفيد أن ننوه إلى أنه وحسب نماذج المحاكاة التي يتبناها للبنك الدولي إن الاتجاهات الاقتصادية مستقبلا ستكون مثيرة للقلق بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية وتأثير ذلك على إمدادات المعروض حيث ستؤدي إلى دخول حوالي 23 مليون شخص إضافيين في براثن الفقر، وإلى ضياع مكاسب عدة سنوات من جهود الحد من الفقر. وبعبارة أخرى، مقابل كل زيادة قدرها 1% في أسعار المواد الغذائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد يصبح نحو نصف مليون شخص إضافي في عداد الفقراء في المنطقة.

فضلا عن ذلك، بلغ معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 14.8% في 2021 مرتفعاً بدرجة كبيرة عن المتوسط البالغ 7.3% بين عامي 2000 و2018، وذلك وفقاً لما أظهرته تقارير صندوق النقد الدولي الصادرة في عام 2022، حيث تشهد بعض بلدان المنطقة

معدلات تضخم مرتفعة بدرجة مقلقة مثل إيران (43%)، ولبنان (154%)، واليمن (30%) وذلك وفقاً لأحدث البيانات¹³.

ناهيك عن ذلك، أظهرت المسوحات الهاتفية السريعة التي أجراها البنك الدولي في 83 دولة أن عددًا كبيرًا من الناس تعاني من نفاذ الطعام وتراجع الاستهلاك في العامين الأولين من وباء COVID-19. ما يهدد انخفاض مدخول السرعات الحرارية والتغذية الضعيفة المكاسب في الحد من الفقر والصحة ويمكن أن يكون لهما آثار دائمة على النمو المعرفي للأطفال الصغار .

ثالثاً: التوقعات المستقبلية للأزمة

حسب دراسة أعدها (AGARWAL. R, KIMBALL. M. (2022) أنه قياساً بالتجارب التاريخية السابقة، لن تستمر هذه الطفرة التضخمية الخارجة عن السيطرة لأكثر من عامين، وقد يعزى ذلك لعدة أسباب أهمها:

أولاً، التفاعل بين استمرار ضيق الأوضاع في أسواق العمل وضغوطات سلاسل الإمداد¹⁴ واستجابة البنوك المركزية. ثانياً، مدة الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على أسعار الطاقة والغذاء والنمو العالمي.

وفي هذا الصدد، قد يتراجع موقف البنوك المركزية المضاد للتضخم أمام التداعيات الدائمة للجائحة وعدم اليقين بشأن مسار التعافي وإجراءات رفع التضخم لتخفيف أعباء الدين عالمياً. وتستند الدعاوى المطالبة بعدم عرقلة مسيرة التعافي قبل الأوان إلى انخفاض نسبة المشاركة في القوة العاملة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت دالة الاستجابة قد اختلفت بعد الجائحة؟ فعلياً أنه بينما قد تواصل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة موقفها المعارض للتضخم، تشير حسابات تم إجراؤها باستخدام قاعدة تيلور التقليدية إلى أن خفض التضخم في عدد من البلدان يمكن أن يتطلب تطبيق زيادات في أسعار الفائدة قد تصل إلى 7%.

¹³ GLADYS LOPEZ-ACEVEDOMINH CONG NGUYENNADIR MOHAMMEDJOHANNES HOOGEVEEN, JUNE 30, 2022 Research Report, World Bank, 06/30/2022

¹⁴ سلسلة الإمداد (Supply Chain)، هي شبكة متصلة من الأفراد والمنظمات والموارد والأنشطة والتقنيات المشاركة في تصنيع وبيع منتج أو خدمة. تبدأ سلسلة التوريد بتسليم المواد الخام من المورد إلى الشركة المصنعة وتنتهي بتسليم المنتج النهائي أو الخدمة إلى المستهلك النهائي.

وعلى خلاف ذلك، خلصت دراسة¹⁵ Varadarajan (2022) إلى أن رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم ليس إلا أداة خرقاء، ولا سيما إذا كان مصدرها هو سياسة المالية العامة. حيث يشبه هذه السياسة بسائق يضغط على بدال السرعة وعلى المكابح في آن واحد. وتشير الدراسة إلى أنه إذا ما بدأت الشكوك تتسلل إلى المواطنين بخصوص مدى التزام الحكومة بسداد ديونها دون خصمها من خلال رفع معدلات التضخم، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور حاد في أوضاع التضخم¹⁶.

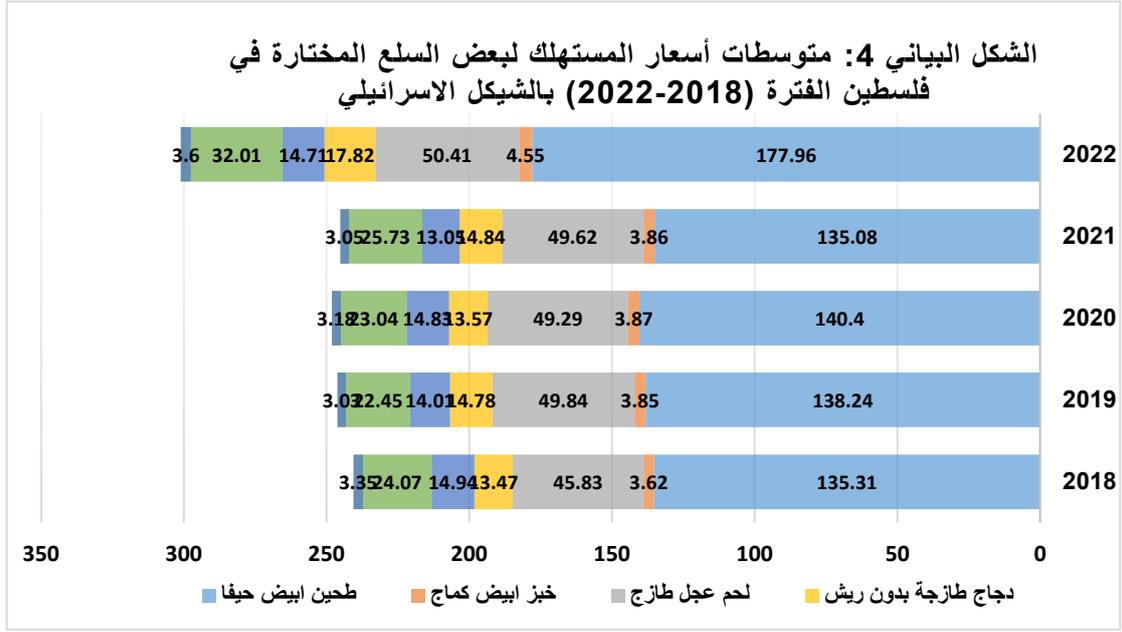
رابعاً: ارتفاع الأسعار في فلسطين

خلال العامين الماضيين، ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعاً كبيراً وبمعدل أعلى من ارتفاع أسعار الغذاء في فلسطين. ويعكس هذا التباين الارتباط الاقتصادي الفلسطيني بمسارات التضخم في إسرائيل وتأثره بتشوهات الوصول للتجارة والتسهيلات التي تؤثر على المستهلكين الفلسطينيين بشكل غير متكافئ.¹⁷ وفي هذا الإطار تشير بيانات أسعار المستهلك عند مقارنة شهر يونيو 2022 مع شهر يونيو 2021 إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 4.47%، وبواقع 4.28% في القدس، وبنسبة 4.57% في الضفة الغربية، وبنسبة 3.91% في قطاع غزة (الشكل رقم 4). وهذا كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والبيض والدجاج والخبز على الرغم من تراجع أسعار الخضروات الطازجة والفواكه خلال شهر يونيو 2022.¹⁸

¹⁵ Varadarajan, Tunku. 2022. "How Government Spending Fuels Inflation." Wall Street Journal, February 18

¹⁶ AGARWAL. R, KIMBALL. M. (2022). The Future of Inflation Part I: In the first installment of our three-part series on the future of inflation, we ask whether high inflation will persist and how central banks will respond. IMF.

¹⁷ نشرة الأمن الغذائي - العدد 25، 2021: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
¹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022/07/14، بيان صحفي.



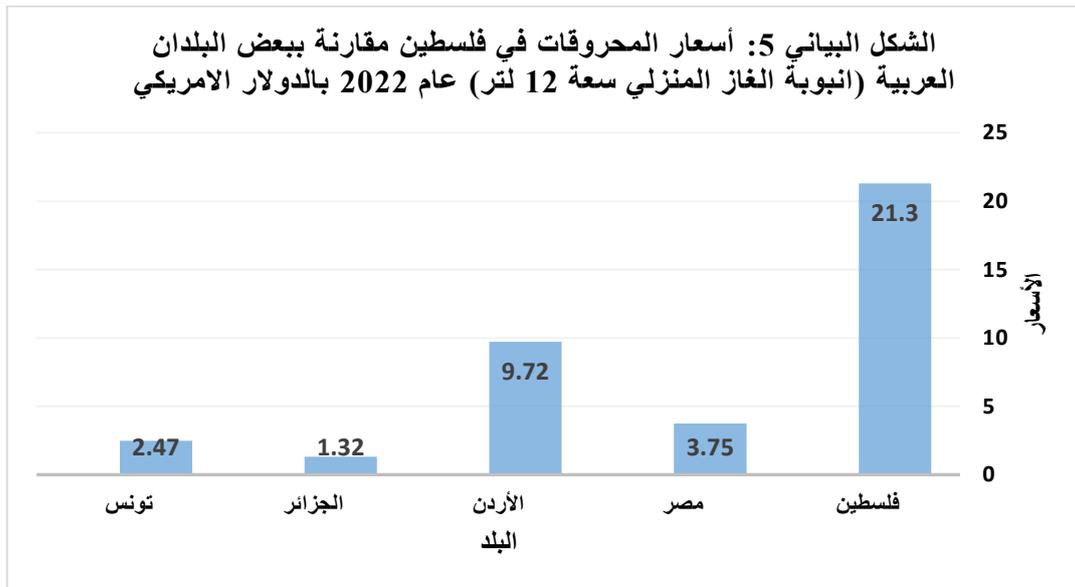
تعريف: سعر المستهلك: هو السعر الذي يدفعه المستهلك الأسري مقابل حصوله على سلعة أو خدمة للاحتياجات الأسرية
المصدر: اعداد الباحث معتمدا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك،
2022. رام الله - فلسطين

وتفسيرا لذلك، تستمر أسعار المواد والخدمات الأساسية في الارتفاع خصوصا المحروقات منها،
هنا يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي أين الدور الحكومي من هذا الارتفاع في الأسعار؟

في واقع الأمر يصعب الجزم أن لفلسطين اقتصاد مكتمل التعريف، بل ما هو موجود فعليا "أقرب إلى الاقتصاد غير الحقيقي، وبالتالي يمكن تصنيف هذه الحالة الاقتصادية أقرب ما يكون إلى البدائية التي تحاكي ظروف القرون الوسطى (القرن السادس عشر والسابع عشر) وفق الرؤية الماركنتية أو التجارية، وعليه طغى واقع غير مستقر لا يحسم أي سياسة اقتصادية واضحة أو محددة في ظل توازنات مختلفة مرتبطة بعوامل خارجية أهمها الاحتلال وعوامل ذاتية أهمها سوء الإدارة والقرارات الاقتصادية غير الصائبة التي لا تركز إلى أي برامج تنموية متكاملة. وبات من الواضح أن المنحى التقشفي (بما يخص العديد من الملفات: الأجور التقاعد المبكر، إشكالية الدعم لأسعار السلع الأساسية) الذي تتبناه الحكومة بات يستهدف محرك الاستهلاك من خلال ائقال كاهل المواطن بأعباء ضريبية وجبائية جديدة.

في سياق آخر، تأثرت فلسطين كغيرها من البلدان بجائحة كوفيد-19 تحديداً على سبل العيش واستراتيجيات التأقلم، فحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)¹⁹ أن ما نسبته 60.3% من الأسر أفادت بأن دخلها الشهري من كافة المصادر قد انخفض مقارنة مع فترة ما قبل ظهور جائحة كورونا (32.0% انخفض أقل من النصف، و28.3% انخفض بمقدار النصف فأكثر).

ولمزيد من التوضيح نأخذ على سبيل المثال لا الحصر سعر أسطوانة الغاز (12 لتر) الذي بلغ 70 شيكل بما يعادل 21.3 دولار أمريكي (علماً أن نظيره في البلدان العربية سواء منها المصدرة للنفط وغير المصدرة كالآتي: مصر 3.75 دولار، الأردن 9.72 دولار، الجزائر 1.3 دولار، تونس 2.47 دولار)²⁰ (الشكل رقم 5).



الأسعار محولة للدولار الأمريكي بتاريخ 2022/6/1

المصدر: اعداد الباحث

ولعله من المفيد أن ننوه إلى أن الدول سالفة الذكر بالرغم من انخراطها في برامج إصلاحية ذات خلفية ليبرالية مقرة سلفاً من مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) والتي تشترط عناصر تحريرية أهمها رفع الدعم على المواد الأساسية وتخفيف رعاية الدولة، إلا أن هذه الدول لا زالت ترعى وتدعم المواد الأساسية والخدمات؛ النقل، الخبز، الغاز، الدقيق، الكهرباء والماء ..

¹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2021. رقم "22". رام الله - فلسطين.

²⁰ "الأسعار محولة للدولار الأمريكي بتاريخ 2022/6/1".

إلخ، الأمر المرتبط بشكل مباشر بترسيخ حالة الاستقرار السياسي وامتصاص الصدمات المعيشية التي قد تنشأ بسبب الانخراط في برامج الإصلاح الاقتصادي.

خامساً: مقترحات، توصيات عامة، ما الذي ينبغي أن يفعله صناع السياسات؟

يلاحظ من خلال القراءة الأولية أن الصعوبة تزداد في المفاضلة بين السياسات على المدى القريب في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفلسطين أحد تلك البلدان. ويمثل احتواء التضخم أولوية أساسية بالرغم من هشاشة التعافي الراهن. وسيكون من الضروري توجيه الأسواق في البلدان التي تواجه خطر ارتفاع التوقعات التضخمية أو اتساع نطاق الضغوط السعيرية.

ولعله من المفيد لنا قبل تناول التوصيات أن نذكر بعض الملاحظات المنهجية ذات العلاقة:

الملاحظة الأولى: حول إشكالية الأسعار في فلسطين خصوصاً في قطاع غزة أن القرارات التي تأخذ عادة تكون بدون استراتيجية تنموية واضحة وموحدة وشفافة وخاضعة للمساءلة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي النوايا لدى صانعي القرارات والسياسات؟ هل هذه النوايا تقشفية توسعية، هجومية أم دفاعية؟ والهدف أن نأخذ فكرة عن التوقع.

الملاحظة الثانية: الملاحظ بكل حسرة إطالة أمد الانقسام الفلسطيني وغياب الوحدة الوطنية وما نتج عنه من تشتت مؤسساتي وهيكلية وتأثر جانب التخطيط الاستراتيجي السليم والحاوي، وبالتالي كيف يمكن أن نبني سياسات ناجعة في ظل حالة من عدم الاستقرار السياسي بكيانين منفصلين، لذلك لم تعد الرؤية واضحة لا على مستوى القاعدة ولا على مستوى المضمون ولا الأهداف ولا الإصلاحات. وفي هذا المقام هذه دعوة ملحة لأن يكون موقف وطني مسؤول بضرورة انتهاء الانقسام ونبذ الفرقة وإقرار الوحدة الوطنية (على الأقل الاقتصادية).

الملاحظة الثالثة: نحن نعيش في عالم متقلب لذلك نحتاج إلى آليات ومؤشرات استباقية لتحديد التوقع الجيواستراتيجي على مستوى البلد وتموقع قطاعي، نتحدث مثلاً؛ مساهمة الأنشطة الصناعية 12% في عام 2021 من الناتج المحلي بعدما كانت 22% عام 1994. وبالتالي عندما لا تكون رؤية لا يمكن أن تكون قرارات استراتيجية سليمة أي "لا يوجد ربح مواتية لمن لا يعلم إلى أين هو ذاهب".

الملاحظة الرابعة: أننا في فلسطين نعيش حالة من البطالة الجديدة والتي تختلف كلياً عن النمط التقليدي لمفهوم البطالة كنتيجة حتمية للانقسام ما يعني تعطل فئة كبيرة من العاملين والموظفين من ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات تحديداً بقطاع غزة وما تسبب به هذا الأمر من آثار سلبية سواء اقتصادية، اجتماعية أو حتى نفسية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن استنتاج التوصيات والمقترحات التالية²¹

- ✓ أن إمكانية زيادة الأسعار تدريجياً يجب أن تكون متزامنة مع أهمية مواصلة السعي لتحصيل مزيد من الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي إلى الحكومة الفلسطينية.
- ✓ ينبغي على صانعي القرار أن يضعوا أمامهم المحور الاجتماعي، اقتصاد اليوم والغد هو اجتماعي.
- ✓ يتعين على الحكومة مواجهة خطر انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من تداعيات ارتفاع الأسعار الدولية على الفقراء بالسرعة الممكنة. خصوصاً حماية الأسر الضعيفة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار على الأسر المعيشية من خلال دعم المواد الغذائية ومنتجات الطاقة.
- ✓ تسهيل المفاضلات والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية، مع ضرورة ارتكازها على أطر متوسطة الأجل تتسم بالمصداقية والعمل على تخفيض أوجه الإنفاق غير الضرورية، والتشجيع على العدالة الضريبية.
- ✓ أهمية إنعاش الاقتصاد بمشاريع ذات طاقة تشغيلية كبرى في إطار شراكة القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي والعمل على دعم المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تمثل ما نسبته 96% من إجمالي المنشآت في فلسطين.
- ✓ ضبط التهرب الضريبي في القطاع الخاص وغير الرسمي (الموازي) وبالتالي يحتاج الأمر مزيداً من العمل والحوكمة.

²¹ والتي تم الاستعانة في صياغة بعضها بتقارير المنظمات الدولية وأهمها صندوق النقد الدولي، انظر صندوق النقد الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدثُ انتكاسة في التعافي العالمي، واشنطن.

- ✓ التخطيط الاستراتيجي لتوزيع الأدوار بين القطاعات لتستعيد الحكومة مكانتها وترسيخ مبدأ المساءلة والشفافية للسياسات التي يتم إقرارها خصوصا الجبائية منها في ظل حالة انكماش الاستثمار على كل المستويات سواء المحلي أو الخارجي.
- ✓ ضرورة تهيئة السياسات الاقتصادية الكلية لتلائم الواقع الجغرافي-السياسي الجديد.
- ✓ من الضروري أن تقدم سلطة النقد الفلسطينية إرشادات واضحة من أجل تثبيت توقعات التضخم للحفاظ على مصداقية السياسة.
- ✓ ينبغي لصناع السياسات تشديد أدوات احترازية كلية مختارة لمعالجة الجيوب التي تكمن فيها مواطن الضعف الكبيرة، مع تجنب التشديد غير المنظم للأوضاع المالية.
- ✓ أن تحقيق التوازن بين احتواء مواطن الضعف المتراكمة وتجنب مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية أمر مهم في ظل أجواء عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد الدولي.

المراجع والمصادر

- البنك الدولي، ارتفاع مخاطر الركود التضخمي في خضم التباطؤ الحاد في وتيرة النمو، بيان صحفي 2022/07/06.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2021. رقم "22". رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2022. رام الله - فلسطين.
- صندوق النقد الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِث انتكاسة في التعافي العالمي، واشنطن.
- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2022.
- لطفي بن عيسى، مؤتمر الموازنة العمومية لعام 2022، ورقة عمل، تونس، 2022/01/27.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" أسعار القمح والأرز واصلت ارتفاعها مقابل تراجع في أسعار الحبوب الخشنة، 15/06/2022.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام
<https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc0639en> ،2022

- AGARWAL. R, KIMBALL. M. (2022).The Future of Inflation Part I: In the first installment of our three-part series on the future of inflation, we ask whether high inflation will persist and how central banks will respond. IMF
- GLADYS LOPEZ-ACEVEDOMINH CONG NGUYENNADIR MOHAMMEDJOHANNES HOOGEVEEN, JUNE 30, 2022 Research Report, World Bank.
- Jihad Azour, Jeta Menkulasi, and Rodrigo Garcia-Verdu, 25 May 2022, the Middle East and North Africa's Commodity Importers Hit by Higher Prices, Research Report, World Bank.
- The Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). Monitoring and analysis of food prices.
- World Bank. Food Security Update, July 15, 2022.
- World Bank. 2022. Global Economic Prospects, June 2022. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1843-1. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.